د.جليد نورالدين
د.بركـان أمينـة

د.بوعافية رشيد
د.حميدوش أمحمد

أزمة السيولة النقدية في الجزائ

أزمة السيولة النقدية في الجزائر

أزمة السيولة النقدية في الجزائر

يعالـج هذا الكتاب في جزأين، جزأ أول نظري والآخر تطبيقي، يحتويان على 09 فصول، وجاءت هذه الفصول على النحو التالي:

الجانب النظري:

الفصل الأول: عموميات حول العمل المصرفي والمصارف
الفصل الثاني: الكتلة النقدية
الفصل الثالث: السيولة النقدية وتسييرها
الفصل الرابع: تجارب الدول في مجال مشكلة السيولة النقدية
الفصل الخامس: تطور وسائـل الدفـع الالكترونية وأثرها على السيولة النقدية

الجانب التطبيقي:

الفصل السادس: النظام المصرفي الجزائري وتطوره
الفصل السابع: السياسة النقدية في الجزائر وأثر ها على نمو الكتلة النقدية
الفصل الثامن: السيولة النقدية في الجزائر؛ المشكلة والحلول
الفصل التاسع : دراسة ميدانية

الكتاب من إعداد الأساتذة الباحثين: {د.جليد نور الدين، د.بوعافية رشيد، أ.حميدوش أمحمد وأ.بركـان أمينـة} وهم أعضـاء فرقـة بحث بعنوان:"**أثر عصرنة وسائل الدفع على حل مشكلة السيولة النقديـة في المؤسـسات المصرفية والماليـة في الجزائـر**" المعتمدة في إطـار "**البرامج الوطنيـة للبحث PNR**" التـي سطرتها "**المديريـة العامـة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي**" بداية من سنة 2010.

وتـم طبـع الكتـاب فـي إطـار الميزانيـة التسيير الخاصـة بفرقـة البحـث المرصـدة مـن طـرف وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمـي{المديريـة العامـة للبحـث العلمـي والتطـوير التكنولوجي}. في إطار "البرامج الوطنية للبحث PNR"

مخبـر الاقتصـاد الرقمـي فـي الجزائـــر
LABO L'Economie Numérique en Algérie
E.N.Alg
مخبـر الاقتصـاد الرقمـي فـي الجزائـر، جامعة خميس مليانة،
طريق ثنية الحد خميس مليانة،44225،عين الدفلى، الجزائر،
الموقع الالكتروني www.cu-km.dz البريد لالكتروني r.cukm@yahoo.fr
الهاتف:0556.85.81.47 الفاكس: 027.66.48.63

ردمك: ISBN: 978-9931-9144 -5-7

مخبـر الاقتصاد الرقمي في الجزائر
جـامعـة خميـس مليـانـــة

طبع هذا الكتاب في إطار:
البرامج الوطنية للبحث PNR

طبع هذا الكتاب في إطار:

البرامج الوطنية للبحث PNR

منشورات
مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر
جامعة خميس مليانة

أزمة السيولة النقدية في الجزائر

تأليف:

د.جليد نورالدين
د.بركان أمينة
د.بوعافية رشيد
د.حميدوش امحمد

الطبعة الثانية:

جويلية 2019

تم طبع هذا الكتاب بمطبعة:

مطبعة بريستيج -البليدة

الإيداع القانوني:2013 -5036

ردمك: 978-9931-9144 -5-7 :ISBN

تقديـــم:

يحتـل البحـث العلمـي والتطـوير التقنـي سـواء فـي العلـوم التطبيقيـة أو الطبيعيـة أو العلـوم الإنسـانية، أولويـة خاصـة فـي تقـدم المجتمعـات الإنسـانية وبـالأخص تلـك التـي ترسـم طريقهـا نحـو التصـنيع والتقـدم، ويشـكل التخطـيط والتنظيم والإدارة وآليات العمل في مخابر البحث ومراكز البحث العلمي عنصر النجاح الأهم في توجيه دفة البحث العلمي ليحقق ما تصبو إليه تلك المجتمعات. إن إدارة البحث العلمي، بما تتضمنه من تخطيط وتنظيم وآليات عمل، تشكل نقطة التلاقي بين المكونات الجوهرية للأسس أو الدعائم التي يقوم عليها البحث العلمـي بشـكل مـتلازم بحيـث لا يمكـن الاسـتغناء عـن الأخـرى وهـي البحـث والباحث وأداة البحث.

والجزائر كغيرها من الدول عملت على بناء سياسة وطنية للبحث العلمي، بحيث يرجع تاريخ ميلاد سياسة البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجزائر إلى سنوات السبعينات، وذلك بإنشاء أول وزارة جزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة1971، وإنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي سنة 1973، وتلاه إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي في 1974، والتي حلّت سنة1983، وتعزّز لأوّل مرّة البحث العلمي سنة 1984 بهيكل جديد، بتسمية "محافظة البحث العلمي والتقني"، التي أنشأت لأول مرة لجنة تنسيق بين القطاعات مهمتها ربط البحث العلمي بالقطاعات الأخرى الصناعية والاقتصادية. وفي عام 1986 تم إنشاء المحافظة السامية للبحث، كهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية للقيام بدور تنمية الطاقات المتجددة، وترقية وتنشيط وتنسيق البحث بين مختلف القطاعات. وفي سنة 1990 حوّلت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا بدخول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق، وفي سنة 1992 أسندت مهامها إلى كتابة الدولة التابعة إلى وزارة التعليم العالي، ومنذ عام 1993 تكفلت وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي، فتغيرت فلسفة البحث تماماً إذ لم يعد نظام برمجة البحث يعتمد على مفهوم "فوارة الماء" أو من الأسفل إلى الأعلى حيث يحدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث ويقترحونها على الهيئات العليا للمصادقة عليها لتصبح العناصر المكونة لما يسمى (البرنامج الوطنية للبحث)، ولا تملك هذه الطريقة الانسجام أو التماسك المطلوب لمثل هذا البرنامج. فقد صححت هذه الوضعية بطريقة "المظّلة" أو من الأعلى إلى

الأسفل، حيث يتم أولاً تحديد أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي يتم بثها وتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يتكفل بها القائمون بالبحث، وفي سنة 1998 تم إصدار مرسوم وزاري يحدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي مكّن من رصد مبالغ مالية هائلة لعملية البحث العلمي في إطار الصندوق الوطني للبحث العلمي، حيث اعتمدت الوزارة سنة1999 نظام المخابر بصدور مرسوم تنفيذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره، وكل مخبر يتكون من مجموعة فرق البحث.

فواقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية لم يبلغ المستوى المرغوب من حيث مدى الترابط بينه وبين المؤسسات الاقتصادية، وتبقى هذه العلاقة إلى حد كبير لا تمكّن للتطوير التكنولوجي والإبداعي المنشود. رغم كل الجهود للنهوض بالبحث العلمي عبر مختلف المراحل التي مرّت بها عملية تطوير البحث العلمي، لكن المشكلة ليست مطروحة على سن قوانين وتشريعات ولكن الإشكالية على مستوى التطبيق من بداية المشروع إلى عمليات التنفيذ، والتقييم والمتابعة والتحفيز.

ويأتي هذا المؤلف بعنوان "أزمة السيولة النقدية في الجزائر" كثمرة جهود سنتين من البحث من طرف أعضاء فرقة بعنوان "**أثر عصرنة وسائل الدفع على حل مشكلة السيولة النقدية في المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر**"، المعتمدة في إطار "**البرامج الوطنية للبحث PNR**"، التي سطرتها **المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي** بداية من سنة 2010 .

فقد حاولنا في هذا الكتاب أن نلم بمختلف جوانب موضوع البحث، من خلال تناول الجانب النظري للموضوع بالتطرق إلى مفهوم العمل المصرفي والمصارف، ومفهوم السيولة المصرفية وتسييرها ومشكلة السيولة وحلها. أما الجانب تطبيقي للموضوع فحاولنا أن نتطرق فيه إلى حالة الجزائر وتجارب بعض الدول في مشكلة السيولة والحلول المقترحة، ودعمنا دراستنا بدراسة ميدانية لاختبار جيد للفرضيات المقترحة للموضوع، وفي الأخير ما نأمله هو أن يستفيد من هذا المؤلف الباحثين والطلبة والمهتمين.

د.جليد نورالدين
رئيس فرقة البحث ومدير المخبر

المقدمة العامة:

تعتبر السيولة أحد المتغيرات الرئيسية التي تحكم نشاط المؤسسات المالية والمصرفية، وعلى هذه الأخيرة أن تحتفظ بقدر منها محافظة على مركزه المالي وكسب ثقة المتعاملين والمودعين، ويضع البنك المركزي النسب المالية التي تساعده في تحقيق ذلك الهدف باعتباره السلطة النقدية التي تخول على المصارف القائمة ممارسة نشاطها المصرفي سياسة النقدية المعتمدة، وفي هذا الإطار يلعب البنك المركزي دورا فعالا في توجيه ورقابة وإعادة تمويل البنوك التجارية وتوفير القدر المناسب من السيولة ضمانا لاستمرار نشاطها المصرفي.

لذلك يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها بالزبائن، فقد يخسر المصرف عدد من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجاته مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام الغير صحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي)، والمودعين وتمكن المصرف من استغلال القروض المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت المؤسسات المالية والمصرفية في بلدان عدة ومنها الجزائر تعاني من مشكلة السيولة نتيجة سحب العملاء لأموالهم في فترات متقاربة وبكميات كبيرة، لهذا وضعت بعض البنوك إجراءات مختلفة للحد من هذه المشكلة.

ويعرف عن الجمهور الجزائري اعتماده في الصفقات التجارية والمالية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة (النقود)، وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع المصرفية البديلة عن النقود، واختيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها (الشيك، التحويل، بطاقات الدفع...) منذ القديم له مبرراته، ولعل أقوى هذه المبررات اكتظاظ المحاكم الجزائرية بالشكاوى المتعلقة بإصدار شيكات بدون رصيد، وغياب الثقافة المصرفية، وانتشار الأمية، وضعف الخدمات المصرفية المقدمة من الجهاز المصرفي ككل ساهم في انتشار هذه الظاهرة رغم البرامج التي

سطرتها الدولة منذ سنة 2005 بمساعدة البنك الدولي قصد تحديث الصيرفة الالكترونية وخصوصا وسائل الدفع.

وقد تضمن هذا المشروع البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكترونية، كما شمل وسائل الدفع التقليدية بإدخال المقاصة الالكترونية من أجل معالجتها إلكترونيا والتخلص من الطريقة اليدوية التي أثقلت كاهل المؤسسات والعملاء وحتى البنوك، وضم أيضا المشروع محاولة إعادة الاعتبار للشيكات والتحويلات، ولم يقتصر المشروع على البنوك فقط، بل شمل أيضا مؤسسات النظام التي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ومؤسسة بريد الجزائر لدورها الفعال في عمليات الدفع، لكن مع الموازاة مع ذلك برزت مشكلة عدم توفر سيولة نقدية كافية في معظم الأوقات بشكل فوري في المؤسسات المالية والبنكية خاصة في السنوات الأخيرة، مما أثر على أداء هذه المؤسسات.

فهل أن عصرنة وسائل الدفع في الجزائر سيقضي على مشكلة نقص السيولة النقدية في المؤسسات المصرفية **والمالية، أم هناك أسباب إضافية أخرى تساهم في تعميق هذا المشكل؟ وما هي هذه الأسباب وكيف يمكن التحكم فيها حتى يتم القضاء على هذا المشكل في الجزائر؟**

المؤلفون أعضاء الفرقة

د.جليد نورالدين
د.بوعافية رشيد
د.حميدوش أمحمد
د.بركان أمينة

محتويات الكتاب:

الموضوع	الصفحة
تقديـــم:	
المقدمة العامة:	
الجزء النظري: **وسائل الدفع الالكترونية وأثارها على السيولة النقدية في المصارف**	
الفصل الأول: عموميات حول العمل المصرفي والمصارف	**54-11**
أولا: عموميات حول العمل المصرفي	**12**
ثانيا: المصارف المركزية	**21**
ثالثا: البنوك التجارية	**30**
الفصل الثاني: الكتلة النقدية	**80-55**
أولا: تحليل وتحديد الكتلة النقدية	**55**
ثانيا: العناصر المقابلة للكتلة النقدية	**73**
الفصل الثالث: السيولة النقدية وتسييرها	**141-81**
أولا: مفهوم السيولة النقدية	**82**
ثانيا:تسيير السيولة في البنوك التجارية	**85**
ثالثا: تسيير السيولة في البنوك الإسلامية	**103**
رابعا: تسيير السيولة في البنك المركزي	**106**
خامسا: مشكلة السيولة النقدية	**113**
الفصل الرابع: تجارب الدول في مجال مشكلة السيولة النقدية	**182-143**
أولا: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة	**143**
ثانيا: التجربة التونسية	**159**
الفصل الخامس : تطور وسائـــل الـدفـع الالكترونية وأثرها على السيولة النقدية	**226-183**
أولا: ماهية الدفع الالكتروني	**184**
ثانيا: أنواع وسائل الدفع الالكترونية	**186**
رابعا: إشكالية القرصنة الرقمية للتعاملات المالية والتجارية عبر الانترنت	**213**
خامسا: نظم السرية وتأمين المعاملات التجارية والمالية والانترنت	**215**
خامسا: أثـر عصـرنــة وسـائل الـدفع المصـرفية الحديثـة علـى انتشـار التجـارة الالكترونية والسيولة النقدية	**224**
الجزء التطبيقي: **أثر تطوير وعصرنة وسائل الدفع في حل أزمة السيولة النقدية في الجزائر**	
الفصل السادس: النظام المصرفي الجزائري وتطوره	**277-227**
أولا: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات (10/90)	**227**
ثانيا: الإصلاحات المصرفية في التسعينات (10/90)	**238**
ثالثا: التطورات المصرفية بعد قانون (10/90)	**254**
رابعا: مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي في الجزائر	**266**

الفصل السابع: السياسة النقدية في الجزائر وأثر ها على نمو الكتلة النقدية	**298-279**
أولا: تطور الكتلة النقدية، مكوناتها ومقابلاتها	**279**
ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية	**285**
ثالثا: التحولات الجديدة للسياسة النقدية في الجزائر	**291**
الفصل الثامن: السيولة النقدية في الجزائر؛ المشكلة والحلول	**347-299**
أولا: مشكلة السيولة المصرفية في المؤسسات المالية و النقدية في الجزائر	**300**
ثانيا: جهود ودور الدولة في مرافقة لتطوير المعاملات الالكترونية في الجزائر	**305**
ثالثا: واقع آفاق الدفع الالكتروني والصيرفة الالكترونية في الجزائر	**331**
الفصل التاسع : دراسة ميدانية	**367-349**
أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**350**
ثانيا: دراسة وتحليل البيانات وعرض النتائج	**355**
الخاتمة العامة:	**369**
قائمة المراجع:	**373**
الملاحق:	**381**